" المبحث الأول "

" الاستخدام "

أولاً : مفهوم الاستخدام وتعريفه: -

ان الاستخدام (Employment) هو مصطلح مرادف لمصطلح التوظيف أو التشغيل. وله استعمال فالإستعمال الأول وبالمعنى الواسع يعبر للدلالة على استخدام عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) في العملية الإنتاجية. فيقال مثلاً إن زيادة الاستثمار في الاقتصاد القومي ترفع من الاستخدام بما يؤدي الى زيادة الدخل القومي.

أما الاستعمال الثاني بالمعنى الضيق فيشمل فقط استخدام عنصر العمل في العملية الإنتاجية، فيقال مثلاً ان النشاط الفلاني استطاع أن يرفع من مستوى الاستخدام، أي وفّر فرص عمل كثيرة. وبالتأكيد فإن الاستعمال الثاني سيكون موضوع الفصل الثالث.

يرتبط بالاستخدام العديد من المصطلحات المهمة الأخرى والتي سوف نمر عليها بشكل سريع

العمل: الجهود العضلية والفكرية التي يبذلها العامل أثناء العملية الإنتاجية.

قوة العمل: مجموع الإمكانات المادية والعقلية الكامنة في جسم الانسان في شخصيته الحية التي يجب أن يضعها في حركة لغرض انتاج أشياء نافعة.

القوى العاملة: السكان في سن العمل ما بين (15-65) سنة بإستثناء العجزة غير القادرين على العمل مع انهم في سن العمل.

سوق العمل: المكان أو المجال الذي تتفاعل أو تتلاقى فيه قوة عرض العمل والطلب عليه.

عرض العمل: قوة العمل المتاحة في السوق والمتمثلة بالسكان الذين هم في سن العمل والراغبين والحصول على العمل مقابل أجر معين.

الطلب على العمل: كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب المشاريع مقابل أجر معين.

ثانياً : الاستخدام الكامل: –

يقوم النظام الاقتصادي بالأساس على توفير وظائف عمل مرضية للمواطنين تدر عليهم أجوراً مرتفعة، تسمح لهم بشراء ما يحتاجون اليه ويرغبون فيه. ويتطلب ذلك الوصول الى مرحلة الاستخدام الكامل (Full Employment) والذي هو مصطلح اقتصادي يعبر عن الحالة التي لا يوجد فيها شخص بدون عمل. ولكن في بعض الأحيان نجد أن جميع السكان يعملون، ومع ذلك لا تستطيع أن تعتبر هذه حالة استخدام كامل، إلّا في حالة الوصول الى الاستغلال الكامل لجهودهم الإنتاجية. فالاستخدام الكامل لا يعني فقط إعطاء فرصة عمل لكل عامل، وإنما إعطاء ذلك العمل للذي يستغل كل جهوده الإنتاجية.

وللاستخدام الكامل منافع كثيرة يستفيد منها المجتمع ومن أهمها: –

1– زيادة كمية انتاج السلع والخدمات في المجتمع لسد الاحتياجات الأساسية.
2– تأمين الأفراد من العوز وسد حاجاتهم من السلع والخدمات الأساسية.
3– توطيد دعائم الثقة لدى الأفراد في المستقبل.
4– كما يعمل على إزالة الفوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الأفراد.

ثالثاً : البطالة: –

تعد البطالة (Unemployment) ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالية سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً. وتعرف البطالة على أنها " وجود أشخاص يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا فرص عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية والعملية ". وتسبب البطالة مشاكل للعاطلين عن العمل كالاضطرابات النفسية والعصبية، وان الكثير من جرائم السرقة والقتل قد تعود جذورها الى مشكلة البطالة.

وتقاس البطالة عادةً بما يسمى معدل البطالة بموجب القانون الآتي: –

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} * \%100$$

فلو كان عدد العاطلين عن العمل = 100000 عاطل

وإجمالي القوى العاملة = 2000000 عامل

$$\therefore \text{معدل البطالة} = \frac{100000}{2000000} * \%100 = \%5$$

رابعاً : أنواع البطالة: –

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى ويمكن تلخيص هذه الأنواع كما يأتي: –

أ – البطالة الدورية:

وتظهر بسبب الدورات الاقتصادية، إذ تظهر في حالة الكساد الاقتصادي وتختفي في حالة الرخاء الاقتصادي.

ب – البطالة الهيكلية:

وهي ناتجة عن تحولات في الطلب أو تغيرات في التكنولوجيا بحيث تكون مؤهلات القوى العاملة المتاحة غير منسقة مع الطلب في سوق العمل. ففي الوقت الحاضر أهم المؤهلات المطلوبة في سوق العمل العراقية هي إجادة اللغة الإنكليزية واستخدام الحاسوب. ومن لا يمتلك هذه المؤهلات يواجه صعوبة شديدة في الحصول على العمل.

ج – البطالة الاحتكاكية:

وتسمى أيضاً بالبطالة الفنية وتنتج عندما يترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا الى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر، وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة. والسبب وراء التحول هذا يرجع الى البحث عن أجور أو ظروف معيشية أفضل.

د – البطالة الموسمية:

وترتبط بالأحوال المناخية والعادات الاجتماعية، ففي فصل الشتاء يتعطل الفلاحون وعمال البناء وعمال المرطبات والمشروبات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية مثل صناعة الوقود وصناعة الملابس الشتوية.

هـ – البطالة المستترة:

وتسمى أيضاً البطالة المستترة. وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة، كالفلاحين الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي، وغالباً ما توجد في القطاع الزراعي وبخاصة في البلدان النامية التي تعتمد على الأمطار. وكذلك في القطاع الحكومي للبلدان النامية بسبب إلتزام الحكومات بتعيين الخريجين.

و – البطالة الاختيارية:

وتشمل الأشخاص القادرين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي ولا يبحثون على العمل. وتنطبق هذه الحالة على الأغنياء الذين لديهم أموال كثيرة، أو لديهم

عقارات وأملاك أخرى. كما تنطبق هذه الحالة على المتسولين والمتسكعين في الشوارع والحركات الفوضوية في أوربا وأمريكا مثل حركة الهيبز.

7- شبه البطالة:

وهي بطالة جزئية حيث هناك أشخاصاً يعملون بدوام جزئي رغم أنهم يرغبون بالعمل دواماً كاملاً لو توافرت لهم فرص العمل. مثل المحاضرين الجامعات الذين لم يحصلوا على فرص للتعيين على الملاك الدائم.

خامساً : آثار البطالة: -

يمكن متابعة آثار البطالة من حيث انعكاسها على العامل وعائلته، وكذلك من حيث انعكاسها على الاقتصاد القومي، وكالآتي: -

1- أثر البطالة على العامل وعائلته:

تعد البطالة من أهم الأمراض الاجتماعية الخطيرة تولد آثار سلبية على حالة العامل وعائلته، ويمكن حصر هذه الآثار بما يأتي:

أ- البطالة تعني انقطاع الدخل مما يجعل الفرد في حالة قلق دائمي وخوف شديد.

ب-كما تولد لدى الفرد العاطل عن العمل حالة من التذمر واليأس والتهيج.

ت-قد تدفع الفرد الى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء الى مؤسسات البر، فتتضائل شخصيته وتتحطم آماله ويشعر بالذل والهوان.

ث-قد يضطر العاطل عن العمل أن يحمل أولاده على هجر المدارس للعمل في الشوارع أو التسول مما ينعكس سلباً على بناء الجيل الجديد.

ج-قد يضطر العاطل عن العمل الى الإنخراط في صفوف المجرمين أو المتسولين أو قد يتقمص شخصية المشعوذين.

وكل هذه الآثار تجعل من العاطلين عن العمل أشبه بالمنبوذين في نظر الناس وبالتالي قد يعزلون اجتماعياً وخلقياً.

2- أثر البطالة على الاقتصاد القومي:

إذا ما حدثت بطالة جزئية في المجتمع، فإن الطلب الفعال سوف يقل، نظراً لانخفاض القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية. وهذا ما يحمل المنتجين على تقليص حجم الإنتاج، ومن ثم الاستغناء عن عدد من العاملين، فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل. وهكذا كلما زادت البطالة انكمش حجم الطلب لدرجة خطيرة وتقلص حجم الإنتاج بدرجة كبيرة، وعمد المنتجون الى تسريح العمال بأعداد غفيرة، وبذلك ينتقل الوضع الاقتصادي في البلد من سيء الى أسوأ. وكنتيجة لذلك سوف يهبط حجم الناتج القومي والدخل القومي وهذا يعني الاتجاه نحو حالة الكساد الاقتصادي.

سادساً : وسائل معالجة البطالة: -

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة للحد من البطالة من أجل الوصول الى حالة الاستخدام الكامل. ومن أهم الوسائل للحد من مشكلة البطالة هي: -

1- إتباع أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلد.

2- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.

3- أن يفوق معدل النمو الاقتصادي على معدل النمو السكاني.

4- استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي وتسخيره بما يوفر المزيد من فرص العمل.

5- الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة لفتح المجال أمام العاطلين عن العمل.

6- الحد من الاعمال الوافدة، لأنها تنافس العماله المحلية.

7- عدم دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر المقر بموجب القانون.

8- عدم استخدام الأحداث في العمل.

9- تشجيع الاستثمار في القطاع العام والخاص.

10- تشجيع الاستثمار المنتجين.

11- تقليل ساعات العمل وإرغام العاطلين عن العمل.

12- إعانة الذين لا يستطيع الحصول على فرصة عمل.

" المبحث الثاني "

" أثر السياحة في توليد فرص العمل (الاستخدام) "

أولاً : تقديم: –

تعد صناعة السياحة مصدراً هاماً للتوظيف إذ تهيئ مجالاً واسعاً للتشغيل في مختلف المجالات المستويات للكوادر العلمية المؤهلة وغير المؤهلة إذ تمثل السياحة أحد القطاعات التي يعد العامل البشري من عناصره الأساسية للقيام بالنشاط السياحي عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة، وقد توقع مجلس السياحة العالمي أن يكون النشاط السياحي والأنشطة المكملة والمرتبطة به أكبر ميدان لتشغيل الشباب في معظم البلدان الى جانب خلق الملايين من فرص العمل، وقد قدَّر المجلس أن السياحة العالمية وفَّرت ما يقارب (198) مليون فرصة عمل لعام (2002) وارتفع الى (212) مليون فرصة عمل عام (2005)، ويتوقع أن ترتفع فرص العمل لتصل الى (300) مليون فرصة عمل عام (2020)، وهنا يتوضح مدى اسهام السياحة في التوظيف وتوفير فرص العمل في قطاعات السياحة الرئيسة وهي القطاع الفندقي وقطاع شركات السفر والسياحة وقطاع الأطعمة والمشروبات، واسهامه في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي في التنمية السياحية، لأن اسهامه في زيادة الدخل القومي ينعكس على نصيب الفرد من الدخل وبالتالي على مستوى معيشة الفرد والحصول على فرص عمل وتحسين نوعية الحياة مما يخفف من معاناة أفراد المجتمع. إذن الهدف الاقتصادي له تأثيرات اجتماعية وبشكل رئيس من خلال قدرة القطاع السياحي على توفير فرص العمل وتقليص البطالة وزيادة الدخول للعاملين في القطاعات المرتبطة به.

ويعد قطاع الفنادق من أكثر القطاعات السياحية توفيراً لفرص العمل لأنها ترتبط بدرجة أساسية بمعدلات الراحة التي تقدمها لزبائنها وبمعنى آخر ان الفنادق ذات الدرجة الممتازة والأولى تستقطب عَماله أكثر من الفنادق ذات التصنيف الأقل لأنها تقدم معدلات راحة عالية كونها تقدم خدمات متنوعة وبمستوى عالي من الجودة في خدمات الغرف والتدبير الفندقي والمكتب الأمامي وأقسام الأطعمة والمشروبات والتي تقدم خدمات متنوعة تتناسب مع رغبات الضيوف ومستوياتهم المادية الذين يترددون على هذا النوع من الفنادق الممتازة.

ثانياً : القدرة الفائقة للسياحة على توليد فرص العمل: –

في هذا الصدد يثار سؤال مهم جداً وهو : الى أي حد تستطيع السياحة أن تكون قادرة على توليد فرص العمل مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والأنشطة الخدمية الأخرى؟ بتعبير آخر لو نفذنا ثلاثة مشاريع اقتصادية بكلفة استثمارية متساوية، الأول زراعي والثاني صناعي والثالث سياحي، فما هو وجه الاختلاف بينهم على صعيد توليد فرص العمل؟ وما هي خصوصية السياحة في هذا المجال؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نقول ان للسياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الاقتصادية، وهناك أسباب تعلل ذلك وهي: –

إ- انتماء السياحة الى القطاع الثالث القطاع الخدمي إذا اعتبرنا ان القطاع الأول هو القطاع الزراعي والقطاع الثاني هو القطاع الصناعي. ان في ذلك أثر كبير يتجسد بالإمكانية المحدودة للسياحة على استيعاب المكننة والمعدات التي تحل محل عنصر العمل، إذ يبقى النشاط السياحي نشاطاً خدمياً يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل.

ولتوضيح ذلك نستعين بآراء العالم الفرنسي فورستيه، المنشورة في كتاب (الأمل الكبير للقرن العشرين) والخاص بالمهن البشرية ومدى تأثرها بالتطور التكنولوجي. وقد اعتمد فورستيه في دراسته على الاقتصاد الأمريكي كأنموذج لتطبيق نظريته. وفيما يلي جدولاً برقم (23) نتابع فيه تطور توزيع القوى العاملة على القطاعات الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية وكما يأتي: –

جدول (23)

" تطور نسب القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية موزعة حسب القطاعات "

السنة	(1) نسبة العاملين بالزراعة %	(2) نسبة العاملين في الصناعة %	(3) نسبة العاملين بالخدمات %
1820	73	12	15
1850	65	17	18
1880	49	26	25
1890	43	27	30
1900	38	28	34
1910	32	31	37
1920	28	33	39
1930	22	31	47
1940	18	34	48
1950	12.5	35	52.5
1953	11.2	33.9	54.9
1960	9	32	59
حالي	5	25	70

المصدر: د.محمود كامل، السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، الهيئة السياحية الرسمية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص

يلاحظ من الجدول ان بدايات الاقتصاد الأمريكي كانت تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي وكان هذا القطاع يستوعب ما نسبته (73%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الأمريكي، إلّا أنه مع مر الزمن والتطور التكنولوجي بدأت الماكنة تدخل في الإنتاج الزراعي، وحلّت محل القوى العاملة، وبذلك ف نسبة العاملين في هذا القطاع أخذت تتقلص تدريجياً حتى وصلت (9%) في عام (1960)، وحالياً تق بحدود (5%) فقط. وهكذا نفهم ان الدور الأساسي للإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة يعتمد كلياً ع المكننة وأما دور القوى العاملة فينحصر فقط بالإشراف على تشغيل المكائن وصيانتها.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، ففي بداية الأمر كان يستوعب العمالة المهاجرة من الريف الى المد في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهكذا ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة تدري لتصل حدها الأعلى (35%) في عام 1950. ولكنه ومع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده النص

في الثاني من القرن العشرين، بدأ القطاع الصناعي يحذو حذو القطاع الزراعي، وأصبحت الماكنة هي الأساس في عملية الإنتاج الصناعي، وأضحت تعوض عن عنصر العمل، إذ انخفضت نسبة العاملين في الصناعة لتصل الى (32%) في عام 1960 وحالياً تقدر النسبة بحدود (25%). إذن القطاع الصناعي أيضاً يمتاز بدرجة ارتفاع عالية للمكننة التي تعوض عن عنصر العمل، وهذا ما تحقق فعلاً في الاقتصاد الأمريكي في النصف الثاني من القرن العشرين.

أما بالنسبة للقطاع الثالث (القطاع الخدمي) فيمتاز بصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل إلّا في مجالات محدودة وضيقة. وهكذا فان نسبة العاملين فيه تزداد بشكل مستمر مع مرور الزمن. والسياحة باعتبارها نشاط ينتمي الى القطاع الخدمي يعتمد بكثافة على عنصر العمل، وقلّما تستطيع الماكنة أن تساهم في تقديم الخدمات السياحية. ويعتبر ذلك من أهم العوامل التي تعلل القدرة الفائقة للسياحة على توليد فرص العمل.

ان غالبية السياح هم من السكان الحضر والقاطنين في المدن الصناعية التي غاب عنها العامل الطبيعي، وهم يعانون من التعامل الكثيف والرتيب مع الماكنة، وبالتالي فان أحد أهم دوافعهم للسياحة هو الهروب من الماكنة واللجوء الى الطبيعة والتعامل مع البشر. وبذلك فان السياح يرغبون تلقي الخدمات السياحية من البشر وليس من قبل الماكنة. وهم بذلك يسعون للتعامل مع أجواء تختلف كلياً عن الأجواء الرتيبة المحيطة بهم والمحاطين عليها بالحياة الاعتيادية والتي تأخذ الماكنة فيها حيزاً كبيراً.

ان المنتوج السياحي مزيج معقد ومركب تتعدد فيه وجهات الإنتاج، فالمعروف عن السياحة انها صناعة تعتمد على العديد من التجهيزات والخدمات المختلفة، بل ان هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تساهم أما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بتصنيع هذا المنتوج وذلك من خلال رفد السياحة بمستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والسلع النصف مصنعة. وهذا يعني ان القطاع السياحي يمتلك التشابك القطاعي ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى. وبالنهاية فإن هذا يعني أن قدرة السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل الى القطاعات الأخرى التي تزود السياحة بمستلزمات الإنتاج. وبذلك فان السياحة تولد فرص عمل مباشرة ضمن حدود القطاعات الأخرى وسوف نورد إحصاءات بهذا الخصوص لاحقاً.

إن نتيجة لهذه الأسباب الثلاثة نستطيع أن نجيب على الأسئلة المثارة في بداية هذه الفقرة، ونقول ان السياحة امتلاك قدرة فائقة على توليد فرص العمل أكثر من الأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية. وتؤكد أغلب الإحصاءات العالمية تشير الى أن السياحة تستخدم أكثر من (10%) من مجموع القوى العاملة في العالم.